السوق الاوربية المشتركة والدول النامية

محمد جمال الدين العلوي
كلية القانون / جامعة الموصل

تمهيد

اختلف الأقتصاديون والمهتمون بموضوع التكامل الأقتصادي في تحديد ظهور فكرة التكامل الأقتصادي (Economic Integration) او تطبيقها على الواقع العملي ومن خلال تتبع تطور الفكر الأقتصادي نرجح ان هذه الفكرة قد ظهرت بالتحديد عندما دعى الأقتصادي الألماني « فردريك ليست » (Friedrich List) عام ١٨١٨ الى الغاء الرسوم الكمركية بين الولايات الألمانية وانشاء اتحاد كمركي فيما بينها تنتهج به سياسة كمركية لحماية الشعب كله ، وكانت دعوته هذه نابعة من قناعته بأن اوربا حين سيطر عليها نابليون استفادت من مبدأ حرية التجارة في الداخل ومن الحماية (في الخارج) ضد بريطانيا، حيث كانت متقدمة من حيث الصناعة وان مادعى اليه لم يلق قبولا لدى الرأي العام وافقده منصبه كأستاذ للاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة توبنجن عام ١٨١٩ ومن ثم حكم عليه بالسجن عشرة اشهر بتهمة اثارة الفتنة .

ونشر في عام ١٨٤١ كتابه الموسوم (النظام القومي للاقتصاد السياسي) والذي تضمن افكاره وآراءه الأقتصادية، واكد فيه على «اهمية الغاء الحواجز الكمركية داخل الوحدة القومية (أي الدولة)الى جانب الحماية التي ينبغي فرضها عند حدودها» والهدف من ذلك هو توحيد الدولة وجعلها قوية بحيث تصبح قادرة على ايجاد كتلة انتاجية ذات كفاية . ويرى بالنسبة لسياسة حرية التجارة ان على الشعب الذي بلغ درجة عالية من التطور ان يسير على هذه السياسة وان الرسوم الحامية ذات فائدة للدول حديثة النشأة من اجل حماية صناعاتها الناشئة وبناء اقتصادياتها الوطنية (١).

تبنت بروسيا فكرة List التي نادى بها عام١٨١٨ والخاصة بأقامة الأتحاد الكمركي بين الولايات الالمانية وتولت اقامة الزولفراين Zollvorein عام ١٨٣٣ ،

كبديل لمطالبة الألمان بالوحدة وهذا الجانب كان له اهمية كبرى في تأريخ المانيا اذ ادى الى الوحدة السياسية الألمانية عام ١٨٧١ واصبح اساساً للصناعة الألمانية الحديثة(٢) ، ويعد هذا الأتحاد اول تكتل اقتصادي اقليمي .

ومما تقدم فأن فكرة التكامل الأقتصادي بشكلها الواضح هو عام ١٨١٨ مقترنة بدعوة ليست وأول تطبيق لها كان عند تحقق ذلك بأقامة الزولفراين عام ١٨٣٣ .

ونرى ان معالجة المدرسة الكلاسيكية لموضوع التجارة الخارجية وسعر الصرف Exchange Rate مثل سياسة جديدة في العلاقات الأقتصادية الدولية حلت محل سياسة الحماية Protectionism في التجارة زمن المدرسة التجارية (٣) والتي كانت تمثل عقبة في وجه اي تعاون اوتكامل اقتصادي بين الدول ، وتعتبر السياسة الجديدة التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية خطوة نحو تحقيق حرية التجارة Free Trade ومن ثم امكانية اقامة التكتلات الأقتصادية .

وقد اعطى كثير من الأقتصاديين تعريفاً للتكامل الأقتصادي في مؤلفاتهم (٤) ومن تحليل لتلك التعريفات مقارنة مع تجارب التكامل يمكن لنا القول بأن مفهوم التكامل الأقتصادي في صورته المعاصرة يعني العلاقات التي تقوم بين اقتصاديات دولتين او أكثر بأتجاه تحقيق الأندماج بينها وبالتالي تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة .

ولتحقيق قيام التكامل الأقتصادي عدة درجات (مراحل) هي :

١ ــ التفضيل الكمركي الجزئي او البسيط Preferment
٢ ــ منطقة التجارة الحرة Free Trade Area
٣ ــ الأتحاد الكمركي Customs Union
٤ ــ السوق المشتركة Common Market
٥ ــ الوحدة الأقتصادية Economic Union
٦ ــ الأندماج الأقتصادي الكامل Total Economic Integration

ولايشترط لبلوغ التكامل الأقتصادي المرور بأنتظام بهذه الدرجات (المراحل) جميعاً بل قد تتفق الدول لاقامة تكتل اقتصادي في درجة من الدرجات دون المرور بالدرجة

التي سبقتها وعند دراسة درجات التكامل الأقتصادي يؤخذ في نظر الأعتبار المسائـــل المتعلقة بحرية انتقال عناصر الأنتاج والسياسات الأقتصادية ومايتعلق بها (٥) .

في زمن التكتلات الأقتصادية المعاصرة ولما امتازت به بعض تجارب التكامل مـــن نتائج يتفق الأقتصاديون المعنيون بهذا الموضوع على تصنيف اشكال التكامل الى مجموعتين رئيسيتين : (٦) .

الأولى : من حيث الفترة الزمنية اي مدى التطور الأقتصادي والأجتماعي للدول وتقسم هذه المجموعة الى نوعين :

أ ـ التكامل الأقتصادي الراسي العمودي(والذي يتمثل بالعلاقات التي تقوم بين اطراف (دول) غير متكافئة من حيث مستويات التطور الأقتصادي والأجتماعي ويكون لصالح الدول ألاكثر تطوراً .

ب ـ التكامل الاقتصاديالأفقي والذي يتمثل بالعلاقات التي تقوم بين اطراف متكافئة او متقاربة من حيث التطور الأقتصادي والأجتماعي .

اما المجموعة الثانية : فهي من حيث طبيعة الأنظمة التي تحكمها الأيديولوجية والنـظام السياسي والاقتصادي .وتقسم هذه المجموعة هي الأخرى الى نوعين :

أ ـ التكامل الأقتصادي الرأسمالي .

ب ـ التكامل الأقتصادي الأشتراكي .

وهناك فضلا عن المجموعة الأولى والثانية شكل آخر مثلته تجارب التكامل التي اقيمت في دول العالم الثالث .

وقياساً الى اقتران بعض التكتلات الأقتصادية الأقليمية بالظاهرة الأستعمارية فأن الدكتور سعد ماهر حمزة يميز بين شكلين من اشكال التكامل الأقتصادي :

١ ـ التكامل الأقتصادي الأمبريالي: وهو الذي يتم مابين الدول الأستعمارية والأقاليم الخاضعة لها سياسياً واقتصادياً لصالح الأولى ويعتبر هذا الشكل من النوع الكلاسيكي يغلب عليه طابع التكامـل الرأسي .

٢ ـ التكامل الأقتصادي الحر: وهو الذي يتم نتيجة اتفاق مابين اطراف متكافئة والمثال النسبي له الأتحاد الكمركي الألماني (زولفراين) قديماً والتكامل الأقتصادي المعاصر ، بين الدول خاصة في غرب اوربا والدول الأشتراكية والعالم الثالث ،ويغلب على التكامل الأقتصادي الحر طابع التكامل الأقتصادي الأفقي او قد يحدث فيه تكامل افقي ورأسي في آن واحد (٧) .

ان فكرة التكتلات الأقتصادية في العلاقات الدولية تطورت بعد الحرب العالمية الثانية اذ برزت الكتل السياسية والأقتصادية في العالم وتعددت المشكلات الأقتصادية المعاصرة واصبحت الدول لاتستطيع بمفردها مواجهة تلك المشكلات فضلا عن التطور في الميادين الأخرى وظهور الأفكار والبرامج التي تدعو الى الأنتاج الكبير والأندماج الأقتصادي بين الدول عن طريق التفاهم والمنفعة المشتركة وايجاد التوازن السياسي بين الكتل السياسية واشير الى منتصف القرن العشرين بفترة التكتلات(٨).حيث برزت تكتلات اقتصادية اقليمية منهـا موضوع بحثنا، السوق الأوربية المشتركة وعلاقتها بالدول النامية .

وهذا البحث محاولة للكشف عن مدى العلاقة مابين السوق الأوربية المشتركة والدول النامية فالمبحث الأول منه تضمن عرض لكيفية نشأة السوق المشتركة وتحليلا لفلسفتها التكاملية وماانجزته والافاق المستقبلية ،اما المبحث الثاني فجاء موضحاً لنظام الأنتساب الى السوق والذي من خلاله اقيمت العلاقة مع الدول النامية بأتفاقية ياووندا الأولى والثانية واتفاقية أروشا وأتفاقية لومي الأولى والثانية والثالثة ، وفي الخاتمة وقفنا على تقويم تجربة السوق الأوربية المشتركة وموقع الدول النامية من انتسابها اليها وماينبغي على هذه الدول ان تفعله تجـاه هذه العلاقة عن طريق تجاربها التكاملية الأقليمية الخاصة.

المبحث الاول : تجربة السوق الاوربية المشتركة :

نشأتها :

كان للحرب العالمية الثانية اثر على اوربا والعالم وشهدت فترة مابعد الحرب متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية فضلا عن المشكلات الدولية وسعت اوربا الغربية بأتجاه تعمير مادمرته الحرب واعادة بناء اقتصادياتها وعلاقاتها مع العالم الخارجي وصولا الى توحيد اوربا ، وبهذا الخصوص بادرت الولايات المتحدة الأمريكية حيث وضع في ١٩٤٧/٦/٥ الجنرال (جورج س. مارشال) وزير الخارجية الأمريكية آنذاك مشروعه الخاص من اجل تقديم قروض لأوربا الغربية لاعادة التعمير وعرف هذا (برنامج الأنعاش الأوربي) . (European Recovery Programme) وتطلب الأمر وجود منظمة تقوم بأدارة القروض الأمريكية وتوجيهها، فقامت (المنظمة الأوربية للتعاون الأقتصادي) التي تم تشكيلها في شهر نيسان ١٩٤٨ في باريس من ستة عشر دولة اوربية وحقق المشروع غرضه وانتهى رسمياً عام ١٩٥٢ ونتيجة لنجاح العمل الجماعي فقد قررت خمسة عشر دولة من دول المنظمة الأوربية للتعاون الأقتصادي مواصلة نشاطها في باريس معتمدة على درجة التفضيل الكمركي في التكامل الأقتصادي فيما بينها اذ ألغت نظام الحصص وانتهى عمل المنظمة في عام ١٩٦١، عندما حلت محلها منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية (أوسيد) .O.E,C.D والتي شملت معظم دولة العالم الصناعية(٩).

وفي نفس الوقت نرى ان بعض دول اوربا الغربية خطت خطوات نحو التكامل الأقتصادي فأقيم في شهر كانون الثاني عام ١٩٤٨ اتحاد البناوكس الكمركي » (Benelux) بين كل من هولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ ويمثل هذا الأتحاد درجة الأتحاد الكمركي من درجات التكامل وحقق ازالة الرسوم الكمركية بين الدول الإعضاء كما انشأ جدولا موحداً للتعريفة الكمركية بين دول الأتحاد والدول الأخرى ، واعقب ذلك خطوات على طريق التكامل الأقتصادي بين دول غرب اوربا حين دعا روبير شومان (Schuman) وزير الخارجية

الفرنسية في حديثه الصحفي بتأريخ ١٩٥٠/٥/٩ ،الى اتخاذ خطوة مجددة وحاسمة لتوحيد اوربا مقترحاً مشروعاً لتجميع صناعات الفحم والفولاذ الألمانية والفرنسية في منظمة مفتوحة امام كل دول اوربا ،وقبلت بالأقتراح كل من المانيا الأتحادية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ ،وتم على أثر ذلك عقد مؤتمر في بأريس في ١٩٥٠/١٦/٢٠تقرر فيه اقامة(منظمة الفحم والفولاذ الأوربيةEuropean Coal and steel conmunity

وتم توقيع ميثاق هذه المنظمة في ١٩٥١/٤/١٨ في باريس وأنشأت لهذه المنظمة أجهزة (السلطة العليا، البرلمان، المجلس الوزاري ،محكمة لفض المنازعات) ومنحت حكومات الدول الستة قدراً من سلطاتها المتصفة بالسيادة الى السلطة العليا في المنظمة من اجل تحقق اهدافها، ومنذ البداية رأت دول هذه المنظمة ضرورة الأنتفاع بالوزن السياسي الذي يتمتع به كيان اوربي موحد في خدمة السلام والأستفادة من التعاوّن مع دول العالم الأقل تطوراً (الدول النامية) وبادرت المنظمة عام ١٩٥٢ بمشروعين الأول انشاء جماعة دفاعية اوربية لتوحيد القوات المسلحة والثاني اتجاه سياسي الا ان هذه المبادرة جاءت قبل اوانها فلم يلق اي مشروع منها مايستحق الأستجابة او التصديق عليه من دول المنظمة(١٠).

وعلى الرغم من عدم الأستجابة على هذين المشروعين فأن الدول الستة الأعضاء في المنظمة مضت في مفاوضاتها من اجل تطوير العمل وتوسيع المناهج التي اتبعتها وان تمد نشاطها الى المجال الاقتصادي كله بدلا من اقتصاره على الفحم والفولاذ. وكذلك العمل على تنمية الأستخدام السلمي للطاقة الذرية بصورة جماعية ،وفي عام ١٩٥٦ تقدمت المنظمة بمشروعين آخرين :

الأول: يهدف الى انشاء جماعة اقتصادية اوربية لتكوين سوق واسعة تشمل تبادل كافة السلع وتوحيد السياسات الأقتصادية المشتركة ، والمشروع الثاني : يهدف الى انشاء جماعة اوربية للطاقة الذرية يوراتوم (Euratom) لتنمية استخدام الطاقة الذرية في اوربا للاغراض السلمية ، ووفقت الدول الستة في اعتماد هذين المشروعين عند توقيع معاهدتي روما في ١٩٥٧/٣/٢٥ ، الأولى ،خاصة بـ(الجماعة الأقتصادية الأوربية.) والثانية بـ(يوراتوم) وصدق على كلتا المعاهدتين قبل نهاية العام ذاته من قبل برلمانات الدول

الستة الأعضاء، وهكذا أنشأت السوق الأوربية المشتركة (European Cemmon Market) وبدأت اعمالها في بروكسل ولوكسمبورغ عام ١٩٥٨ (١١).

وكان وراء انشاء السوق المشتركة دوافع اقتصادية وغير اقتصادية، فالدوافع غير الأقتصادية تتمثل بتحقيق الوحدة السياسية الأوربية (١٢). وخلق قوة دولية كبيرة لها وزنها السياسي في المجتمع الدولي ولكي تمثل كتلة ثالثة قوية تقف بين كتلة الولايات المتحدة وكتلة الأتحاد السوفيتي خاصة بداية الحرب الباردة بين القوتين في العالم .

اما الدوافع الأقتصادية فقد تمثلت :

١ — مواجهة المشاكل الأقتصادية المعاصرة .

٢ — تحقيق نسبة من التبادل التجاري فيما بينها ومع العالم الخارجي لصالحها .

٣ — التعاون المشترك في ميدان العلم والتكنولوجيا .

٤ — توفير فرص أكبر لنموها وتطورها الأقتصادي من خلال بلوغ نوع من الأكتفاء الذاتي بينها .

٥ — مواجهة التطورات الجديدة في العلاقات الأقتصادية الدولية.

ولم تقتصر العضوية في السوق الأوربية المشتركة على الدول الستة المؤسسة حيث نصت المادة (٢٣٧) من معاهدة روما على امكانية منح حقوق العضوية الكاملة لاية دولة اوربية تقدم طلباً بذلك، وعلى هذا الأساس انضمت (عام ١٩٧٣ كل من ايرلندا والدانمارك وبريطانيا) (واليونان عام ١٩٨٠) واسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ وبذلك اصبح عدد الدول الأوربية المتمتعة بالعضويةالكاملة اثني عشر دولة وترتبط النرويج بأتفاق للتجارة الحرة مع دول السوق، اما المادتين (١٣١، ٢٣٨) من معاهدة روما فقد نصت على (نظام الأنتساب) اي العضوية المنتسبة من قبل الدول الأخرى عن طريق عقد اتفاقيات انتساب وبموجب ذلك نشأت العلاقة بين السوق الأوربية المشتركة والدول النامية (١٣).

الاسس التكاملية للسوق :

أن الأسس التكاملية للسوق المشتركة تتضح من ان الدول الأعضاء الأصليين في السوق تتمتع بمستويات متقاربة من التطور الأقتصادي والأجتماعي والتقدم العلمي والتكنولوجي

وان عملية التكامل فيما بين هذه الدول يتخذ شكل التكامل الأقتصادي الأفقي كما ان الأنظمة السياسية والأيديولوجية لهذه الدول تقوم على اساس النظام الرأسمالي فهي تمثل تجربة ونموذج للتكامل الأقتصادي الرأسمالي .

وان وسيلة الأساسية التي اعتمد تهاالسوق لبلوغ تكاملها الأقتصادي هي تحقيق حرية التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء في اطار الحفاظ على علاقات الأنتاج الرأسمالية فيما بينها. وان وسيلة حرية التجارة القائمة على آلية السوق هي وسيلة ملائمة لطبيعة الأنظمة الأقتصادية للدول الأعضاء في السوق المشتركة ومنسجمة مع تطور مقوماتها الأقتصادية المتقدمة وتتمثل هذه الوسيلة بالحريات الأربع الرئيسية للسوق. حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال .

واستندت السوق المشتركة في قيامها على نظرية (بيلابلاسا) في التدرج لبلوغ التكامل الأقتصادي ، اذ ان الهدف ليس هو اقامة تكامل اقتصادي في درجة السوق المشتركة بقدر ماهو الهدف درجة الوحدة الأقتصادية التامة ومن ثم الوحدة السياسية فهي لاتهدف الى اقامة كتلة اقتصادية بل وحدة سياسية ذات وزن سياسي في المجتمع الدولي .

وقد وضعت السوق معايير استندت اليها في المعاملة بين الدول الأعضاء الأصليين تخضع للاعتبارات التالية :

١ ــ مساحة ارض الدولة .

٢ ــ عدد السكان .

٣ ــ المقدرة الأقتصادية .

٤ ــ مقدار المساهمة في تمويل ميزانية السوق .

وان عملية التصويت في اتخاذ القرارات بأجهزة السوق تخضع لتلك المباديء ، وقد هدفت السوق من ذلك تحقيق العدالة على اساس الفائدة المرجوة من السوق بحيث تكون متساوية لكل فرد في كل دولة من دول الأعضاء .

ومن اجل انجاح هذه التجربة وتحقق اهدافها فقد اوجدت اجهزة لأدارة سير العمل فيها وتمثلت هذه الأجهزة في: (١٤) .

١ — المجلس الأوربي (اللجنة الأوربية) ويعتبر المجلس الهيئة التنفيذية التي تباشر العمل المشترك وهو مستقل عن حكومات الدول الأعضاء في السوق ويعتبر اعلى سلطة.

٢ — مجلس الوزراء ويتألف من ممثلي الحكومات الأعضاء بأحد وزرائها وينظر في المقترحات المقدمة من قبل المجلس الأوربي ويعمل على تنفيذها .

٣ — البرلمان الاوربي وهو جهاز يباشر الأشراف الديمقراطي على اللجنة الأوربية.

٤ — محكمة العدل الأوربية الخاصة بفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء خلال مسيرة العمل .

بالأضافة الى هذه الأجهزة هناك هيئات فنية هي :

١ — المجلس الأقتصادي والأجتماعي .

٢ — بنك الأستثمار الأوربي .

٣ — الصندوق الأجتماعي الأوربي .

٤ — صندوق الأتحاد الأوربي .

ان هذه الأجهزة التي تقود عملية التكامل الأقتصادي بين الدول الأوربية في درجة السوق المشتركة تتمتع بسلطات مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء ولهذه الخاصية اهمية في توجيه عمل السوق الوجهة التكاملية المطلوبة .

ومن المسائل الأخرى المتعلقة بفلسفة التكامل، احكام حيوية ونشاط السوق الأوربية المشتركة اذ حددت السنة التي تتحول بها الى سوق اقتصادية موحدة .

الانجازات والمستقبل :

بدأت السوق الأوربية المشتركة العمل فعلا في بروكسل ولوكسمبرغ في عام ١٩٥٨ وحققت تقدماً سريعاً في عدة اتجاهات ونجحت في ان تكون اهم كتلة تجارية في العالم اذا اصبحت التجارة حرة داخل السوق المشتركة بأكتمال قيام الأتحاد الكمركي عام

١٩٦٨ أي قبل ١٨ شهر من الموعد المتفق عليه والغيت كافة الرسوم الكمركية بين الدول الأعضاء وحل محلها تعريفة كمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، والأكثر من ذلك، اصبحت دول السوق المشتركة تتفاوض موحدة في المفاوضات التجارية الدولية مما جعلها ثاني اهم كتلة تجارية في تلك المفاوضات فهي والولايات المتحدة الأمريكية يحددان شروط المفاوضات التجارية والدولية ويقرران ابعادها ونتائجها لاهميتها التفاوضية .

ونتيجة للسياسة الزراعية المشتركة وانشاء سوق مشترك للمنتجات الزراعية وتقديم المساعدات الى الزراعة من الدول الأعضاء بلغت السياسة الزراعية حداً عالياً من التكامل وان نتائجها كانت ايجابية في ارتفاع دخل المزارعين وقدرة العمال الأنتاجية في الزراعة مع تحقق استقرار نسبي في الأسعار وزيادة حجم التجارة في المنتجات الزراعية داخل دول السوق، ويمكن القول بأنها تكاد تحقق الأكتفاء الذاتي في القطاع الزراعي .

ونجحت السوق في تبني سياسة اجتماعية واقليمية لتقويم التفاوت المتصاعد وذلك عن طريق تأسيس الصندوق الأجتماعي وصندوق الأتحاد الأقليمي من اجل مساعدة العمال واعادة توزيع الموارد على المناطق التي تصل نسبة البطالة والأستغناء عن العمل الى الذروة .

وتعمل السوق جاهدة على تنسيق السياسات الوطنية والأقتصادية والنقدية والصناعية والتقاء السياسات الخاصة بالنقل وحماية المستهلك والحفاظ على سلامة البيئة ، فضلا عن مسعاها الى خفض كمية الطاقة المستوردة من الخارج والتي تحتاج اليها، وكذلك السعي الى تخفيف الأعتماد على البترول وزيادة نسبة الطاقة المستمدة من الفحم والطاقة النووية (١٥).

ويحدثنا د. لوكاس توكاليس المحرر في مجلة «دراسات السوق المشتركة » بالأضافة الى عماه في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن عن اسباب نجاح تجربة السوق الأوربية المشتركة اذ يقول :

أولا: ان اوربا الغربية كانت ولاتزال أكثر استقلالا عن القوى الخارجية اقتصادياً وسياسياً من محاولات التكامل الأخرى التي حدثت في اجزاء أخرى من العالم .

ثانياً: بدأ الأوربيون بحفز سياسي قوي ثم تبنوا ماأعتبروه ستراتيجية جيدة مركزين على الأقتصاد وتدريجياً على السياسة . لقد حاولوا (كما يقول الأنجليز) وضع العربة امام الحصان وقد نجحت الفكرة .

ثالثاً: وعامل آخر مهم ان كل الأعضاء المشاركين في السوق ذو ايديولوجيات متماثلة ونظم اقتصادية متشابهة واخيراً فأنهم قد تبنوا استراتيجية تعتمد بدرجة كبيرة على آراء مشتركة في اختيار صفقات متكاملة وتربطهم مصالح متوازنة» (١٦).

ونفهم من هذا مدى اهمية طبيعة الدول وخصوصيتها في انجاح اي تكتل من التكتلات الأقليمية .

أما عن مستقبل السوق المشتركة فنرى ان اللورد فرنسيس ارثر كوكفيلد- نائب رئيس هيئة مندوبي السوق والمسؤول عن الشؤون الداخلية والشخصية المؤثرة في نشاط السوق يدفع اوربا تجاه الوحدة، حيث وضع برنامج زمني متكامل لخطة الوحدة الأوربية، وتمت موافقة مجلس وزراء السوق على هذا البرنامج في شهر حزيران ١٩٨٥ . ويعرف هـذا البرنامج بأسم «الورقة البيضاء والخاصة بأستكمال السوق الداخلية» وتضمن أكثر من ٣٠٠ اصلاح يجب القيام بها في (اطار جدول اعمال واقعي وملزم) يكون نتيجتها ازالة كافة العقبات المالية والفنية والطبيعية في وجه التجارة داخل السوق المشتركة وان يتم ذلك بالتحديد بحلول يوم ٣١ من شهر كانون الأول عام ١٩٩٢ ويتحقق خلق سوق اوربية مفتوحة تضم ٣٢٠ مليون نسمة بكل ماتنطوي عليه تلك السوق من آثار ومضاعفات اقتصادية وسياسية (١٧) وكلما اقترب هذا التاريخ أخذت القوى الأقتصادية الدولية تنظر الى تطور السوق المشتركة وتحولها الى قوة اقتصادية تضم كل دول اوربا الغربية ذات الصناعة المتقدمة والتقنية والتي يساندها حجم سكاني كبير يعيش بمستوى معاشي عالي. وتحركت الولايات المتحدة الأمريكية اذ عقدت عام ١٩٨٧ اتفاقية حرية التجارة مع كندا لتحقق بها الغاء الحواجز الكمركية بين البلدين عام ١٩٩٠ اي قبل ان تحقق اوربا الغربية هدفها بسنتين كما تحركت اليابان بدعم اتحاد دول جنوب شرق آسيا لتشكل كتلة اقتصادية ثالثة في آسيا تقودها اليابان (١٨).

المبحث الثاني : الانتساب الى السوق المشتركة (علاقة السوق مع الدول النامية) :

نصت المادتين (١٣١، ٢٣٨) من معاهدة روما عام ١٩٥٧ الخاصة بأنشاء السوق الأوربية المشتركة على نظام الأنتساب والذي تضمن انضمام دولة أو دول الى السوق بصفة العضوية المنتسبة (المشاركة) عن طريق عقد اتفاقيات انتساب بين السوق وتلك الدول ، وعقدت اتفاقيات مابين السوق ومجموعة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط واخرى مابين السوق والدول النامية.

أولاً : علاقة السوق مع دول البحر المتوسط :

اتخذت اتفاقيات الأنتساب مابين السوق ومجموعة دول البحر المتوسط اربعة انواع من العلاقة التكاملية :

١ ــ اتفاقيات تمهد للعضوية الكاملة : يلاحظ في هذا النوع اتفاقين :

الأول : بين السوق واليونان الذي عقد في شهر تموز /١٩٦١ ومهد الى العضوية الكاملة لليونان (١٩) اذ قبلت في عام ١٩٧٩ وباشرت عضويتها الفعلية عام ١٩٨٠.

الثاني : بين السوق وتركيا اذ بدأ بعقد معاهدة انقرة في ١٩٦٣/٩/١٢ وسارت علاقة مابين الطرفين حكمتها المتغيرات والأحداث التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط خاصة خلال الفترة (١٩٧٣ــ١٩٨٠) ولم تتحقق العضوية الكاملة لتركيا في السوق اذ لازالت تجدد مساعيها في هذا الشأن كما تتضمنه طلبها المقدم الى السوق في شهر نيسان عام ١٩٨٧ (٢٠) ويمكن اعتبار العلاقة مابين السوق وتركيا هي تقوية العلاقات التجارية والأقتصادية ودعما للاقتصاد التركي .

٢ ــ اتفاقيات انتساب تهدف الى انشاء منطقة تجارة حرة : نظراً للعلاقة التي كانت تربط فرنسا احدى دول السوق المشتركة وبعض دول شمال افريقيا (المغرب ، الجزائر تونس) فقد عقدت هذه الدول عام ١٩٦٩ كل على حدى اتفاقيات انتساب انشئت بموجبها منطقة تجارة حرة بين السوق وهذه الدول (٢١) .

٣ ــ اتفاقيات انتساب تهدف الى اقامة تنظيم تفضيلي : في هذا النوع عقد اتفاقين : الأول بين السوق المشتركة واسبانيا تجاوز التنظيم التفضيلي ليمهد الى العضوية الكاملة حيث وافقت دول السوق على قبول اسبانيا في عضويتها عام ١٩٨٥ وباشرتها فعلا في بداية عام ١٩٨٦ (٢٢) والأتفاق الثاني : عقد بين السوق و (اسرائيل) عام ١٩٧٠ وتطورت العلاقة أكثر من الأتفاق التفضيلي في الأتفاقية الموقعة بين الطرفين في ١/٢٢ / ١٩٧٥ لتأخذ بعداً جديداً بأقامة منطقة تجارة حرة ولاتزال (اسرائيل) تطمح في العضوية الكاملة (٢٣).

٤ ــ دول ترتبط بأتفاقيات تجارية غير تفضيلية : ويعتبر هذا النوع اضعف من اتفاقيات الأنتساب واقوى من الأتفاقيات التجارية اذ يجرى فيه تخفيضات كمركية على مجموعة معينة من السلع ويمثله الأتفاق الذي عقد بين السوق ولبنان عام ١٩٦٥ ، واتفاق السوق ويوغسلافيا عام ١٩٧٠ (٢٤).

ثانياً : علاقة السوق مع الدول الاخرى :

اقامت السوق الأوربية المشتركة علاقتها مع الدول النامية من خلال نظام الأنتساب الذي مثلته المعاهدات التي عقدت مابين السوق وهذه الدول منذ عام ١٩٦٣ نظراً لاستقلال هذه الدول وقيام دولها الوطنية وهذه المعاهدات هي :

معاهدة ياووندا الأول والثانية، معاهدة اروشا، معاهدة لومي الأولى والثانية والثالثة.

١ ــ معاهدة ياووندا (Yaounda Convention) :

أرادت كل من فرنسا وبلجيكا الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة المحافظة على علاقتها مع الدول الأفريقية التي كانت خاضعة لها وحصلت على استقلالها ،وعلى هذا الأساس تم التوقيع في مدينة ياووندا (عاصمة الكاميرون) عام ١٩٦٣ على اتفاقية بين دول السوق و(١٨) دولة افريقية من مستعمرات فرنسا وبلجيكا السابقة ومن ضمنها مدغشقر وعرفت هذه الأتفاقية بأسم «اتفاقية ياووندا الأولى» وتم بموجب هذه الأتفاقية

انتساب هذه الدول الأفريقية الى السوق ، وحددت الأتفاقية تنظيم العلاقات الأقتصادية على اساس نظام الأنتساب (٢٥) حيث تضمنت :

١ ــ الغاء الرسوم الكمركية والقيود الكمية على السلع المتبادلة بين الطرفين .

٢ ــ منح الدول الأفريقية تفضيلات تجارية بخصوص صادراتها الى السوق مع ترك الحرية امامها في فرض الرسوم الكمركية او القيود الكمية على السلع التي تستوردها من السوق اذا اقتضت سياسة التنمية الأقتصادية لاية دولة افريقية ذلك .

٣ ــ التزام دول السوق المشتركة بدراسة القيود التي تفرضها على المنتجات الزراعية المستوردة من الدول الأفريقية والتي تنافس حاصلاتها الزراعية.

٤ ــ حرية الأقامة وتمويل رؤوس الأموال بين الطرفين .

٥ ــ زيادة القروض المقدمة من قبل بنك الأستثمار الأوربي وصندوق التنمية الأوربي لتمويل المشاريع (٢٦) التي تقتضيها عملية التنمية في هذه الدول .

وحصلت الدول الأفريقية هذه خلال السنوات العشر الأولى من تأسيس صندوق التنمية الأوربي التابع للسوق الأوربية على (١,٣١١) مليون جنيه استرليني في حين فقدت في نفس الفترة (١,٦٥٩) مليون جنيه استرليني والسبب في ذلك يعود الى هبوط نسبة التبادل (Terms of Trade) بين الطرفين (٢٧) .

ويرى الدكتور سعد ماهر حمزة بأن هذه الأتفاقية جعلت من السوق الأوربية المشتركة «وسيلة حديثة لاستعمار القارة الأفريقية والقضاء على الصناعة فيها والأبقاء على حالة التبعية» (٢٨) .

وفي عام ١٩٦٩ عقدت اتفاقية « ياووندا الثانية» بين السوق المشتركة ونفس الدول الأفريقية الثمانية عشر الموقعين على اتفاقية ياووندا الأولى بالأضافة الى موريشيوس » وتضمنت هذه الأتفاقية نفس الأسس التي اعتمدتها الأتفاقية الأولى لتنظيم العلاقة التكاملية فضلا عن اعطاء هذه الأتفاقية الدول الأفريقية حرية اقامة تكامل اقتصادي فيما بينها عن طريق انشاء سوق حرة او اتحاد كمركي (٢٩).

٢ ـ أتفاقية أروشا :

رغبة من دول السوق المشتركة في توسيع نظام الأنتساب مع الدول الأفريقية ونظراً للمزايا التي حققتها من تطبيق هذا النظام ، فقد تم عام ١٩٦٩ عقد اتفاقية اروشا بين السوق المشتركة وكل من كينيا ، اوغندا ، تنزانيا ، وتضمنت هذه الأتفاقية نفس الأسس التي تضمنتها اتفاقية ياووندا الأولى والثانية بأستثناء الأشارة الى الشرط الخاص بالتزام دول السوق المشتركة بدراسة القيود التي تفرضها على المنتجات الزراعية من الدول الأفريقية والتي تنافس حاصلاتها الزراعية (٣٠) وبهذه الأتفاقية اصبح عدد الدول الأفريقية المرتبطة مع السوق المشتركة على اساس نظام الأنتساب اثنتا وعشرين دولة.

٣ ـ أتفاقية لومي : Lome Agreement:

كان للاحداث والتطورات الجديدة التي حصلت بعد نهاية الستينات الأثر في اتجاه السوق المشتركة الى توسيع نظام الأنتساب ليشمل عدد آخر من الدول النامية في افريقيا والبحر الكاريبي والمحيطين الهادي والهندي، ومن اهم هذه التطورات :

١ ـ دخول بريطانيا الى السوق المشتركة كعضو أصيل عام ١٩٧٣ وحيث ان بريطانيا تربطها علاقات اقتصادية مع دول الكومنويلث وترغب في بقاء هذه العلاقة عن طريق ارتباط هذه الدول بالسوق المشتركة كما فعلت كل من فرنسا وبلجيكا، وان البعض من دول الكومنويلث (كينيا . تنزانيا ، اوغندا) قد ارتبطت بالسوق بموجب اتفاقية اروشا وموريشيوس بأتفاقية ياووندا الثانية منذ عام ١٩٦٩.

٢ ـ تخوف دول السوق المشتركة من اتساع العلاقات الأقتصادية(للاكومكيون) مع الدول النامية.

٣ ـ ازدهار حركات التحرر الوطني والقومي في معظم دول العالم الثالث وتطلع هذه الدول للمناداة بتغير العلاقات الأقتصادية الراهنة والأتجاه نحو نظام اقتصادي دولي يقوم على اساس التكافؤ والمعاملة بالمثل بين الدول المتقدمة والدول النامية، فما كان من دول

السوق المشتركة امام هذه المطالبة الا بذل الجهود لاحتواء هذه التيارات عن طريق تطوير نظام الأنتساب على اسس وشروط جديدة للتعاون الأقتصادي الذي تقبل به الدول الناميـة والحفاظ على العلاقات الأقتصادية الدولة الراهنة القائمة مابين الدول الصناعية والدول النامية (٣١).

وبناء على هذه التطورات تقدمت السوق المشتركة عام ١٩٧٣ بمشروع يهدف زيادة عدد الدول النامية المنتسبة الى السوق، وتضمن المشروع الأسس الواردة في اتفاقيتـي ياووندا الأولى والثانية واتفاقية اروشا والتفضيلات القائمة بين بريطانيا ودول الكومنويلث يسمح لدخول هذه الدول الأخرى الى نظام الأنتساب وكذلك لدخول عدد آخر من الدول النامية ودارت مفاوضات حول هذا المشروع برز فيها الدور الأيجابي والمؤثر لمنظمة الوحدة الأفريقية، وانتهت المفاوضات الى توقيع اتفاقية (لومي) في ٢٨شباط عام ١٩٧٥ بين السوق الأوربية المشتركة و ٥٩ دولة من الدول النامية في افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيطين الهندي والهادي واشتملت الأتفاقية على ثلاث جوانب (السياسية التجارية، الجانب الفني، الجانب المالي) وقد وضع الجانب المتعلق بالسياسة التجاريـة موضع التنفيذ مباشرة ،اما الجانبين الاخيرين فقد وضعا في شهر نيسان ١٩٧٦ وحـددت فترة العمل بهما لمدة خمسة سنوات تنتهي عام ١٩٨٠ (٣٢).

ويهمنا الجانب المتعلق بالسياسة التجارية حيث تضمن :

١ — تخفيض الرسوم الكمركية والقيود الكمية وتوحيدها بالنسبة للسلع التي تدخل السوق المشتركة من الدول النامية الأعضاء، مع الأحتفاظ بتطبيق بعض القيود على المنتجات الزراعية واصبحت قائمة السلع التي تتمتع بالأعفاء والتي لاتتعرض للقيود عند دخولها دول السوق المشتركة (٩٩٪) السلع التي تصدرها الدول النامية الأعضاء .

٢ — اعطاء الدول النامية الحرية في فرض القيود التجارية على السلع المستوردة من السوق.

٣ — اعطاء الدول النامية الحرية في الدخول في اتفاقيات تكاملية مع الدول الأخرى.

فضلا عن ذلك تضمنت الأتفاقية بعض الأجراءات الخاصة بالتسويق (٣٣) .

وأهم ماجاءت به هذه الأتفاقية هو نظام تثبيت حصيلة المنتجات الأساسية (STABEX) لذلك نصت على إنشاء صندوق موازنة اسعار التصدير (٣٤) ويهدف هذا النظام الى التزام دول السوق المشتركة بتعويض الدول النامية الأعضاء عن الأضرار التي تتعرض لها جراء انخفاض عوائد صادراتها على أثر تردي معدلات اسعار تلك الصادرات داخل السوق المشتركة وخصصت الأتفاقية مبلغاً قدره (٣٧٥) مليون وحدة حسابية اوربية تنفق للتعويض خلال مدة الأتفاقية (خمس سنوات) عن طريق صندوق موازنة اسعار التصدير اي بمعدل (٧٥) مليون وحدة سنوياً وارتبط اسلوب الأنفاق بشروط اهمها، ان السلعة المصدرة لاتستحق تعويضات الصندوق الا عندما تكون معدلات انخفاض اسعارها داخل السوق المشتركة تتجاوز ٧,٥٪ عن مستوى الأسعار السائدة بالسنة السابقة وان تتجاوز قيمة صادرات تلك السلعة ٧.٥٪ من مجموع قيمة صادرات تلك الدول الى دول السوق المشتركة (٣٥).

وقبل انقضاء مدة الخمس سنوات جددت الأتفاقية بين السوق المشتركة والدول النامية بأتفاقية لومي الثانية التي وقعت في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٩ لمدة خمس سنوات أخرى ولم تختلف من حيث الأساس عن الأتفاقية الأولى بل تعدتها الى تطبيق مبدأ الدول الأولى بالرعاية الذي اصبحت تتمتع به دول السوق المشتركة في حالة منح الدول النامية مزايا تفضيلية لدول صناعية خارج السوق، وكذلك زيادة المبالغ المخصصة للاستثمار بنسبة ٦٢٪ عن الأتفاقية الأولى ورفع المبالغ المخصصة لصندوق موازنة اسعار التصدير الى ٥٥٠ مليون وحدة حسابية اوربية (٣٦).

حدد شهر شباط عام ١٩٨٥ تأريخاً لأنهاء العمل بأتفاقية لومي الثانية ، الا اننا نرى منذ شهر تشرين الأول عام ١٩٨٣ بدأت مفاوضات بين دول السوق المشتركة والدول النامية الأعضاء في اتفاقية لومي الثانية واستغرقت هذه المفاوضات حوالي السنة حيث كانت نهايتها في ٢٣/ تشرين الثاني / ١٩٨٤ في مدينة بروكسل (بلجيكا) وعلى أثر ذلك تم التوصل الى توقيع اتفاقية جديدة في ١٨ كانون الأول عام ١٩٨٤ في مدينة لومي عاصمة (توغو وحددت مدتها أيضاً لمدة خمسة سنوات تبدأ من شهر شباط عام ١٩٨٥ وازداد عدد الدول النامية الموقعة على اتفاقية لومي الثالثة ليصبح (٦٤) دولة من افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيطين الهندي والهادي (٣٧) واعتبر بيتر باري (ايرلندا) رئيس مجلس وزراء

السوق المشتركة آنذاك ان نجاح المفاوضات حدث سياسي مهبم ويقول عن ذلك: «انه ليس هناك اي نموذج آخر للتعاون اسهم في تحديد العلاقات بين هذا العدد الهائل من الدول النامية والدول الصناعية (٣٨).

ونصت اتفاقية لومي الثالثة على الأجراءات التي تنظم العلاقات الأقتصادية التكاملية عن طريق نظام الأنتساب بين دول السوق المشتركة والدول النامية الموقعة على الأتفاقية نشير الى اهمها :

١ ـ تستفيد الدول النامية من مبلغ اجمالي قيمته (٨,٥) مليار وحدة حسابية اوربية أي مايعادل (٦,٣) مليار دولار آنذاك .

٢ ـ رصد مبلغ (٧,٤) مليار وحدة حسابية اوربية اي مايعادل (٥,٥) مليار دولار من الصندوق الأوربي للتنمية لدعم اعمال التعاون .

٣ ـ تخصيص بنك الأستثمار الأوربي مبلغاً قدره (١,١) مليار وحدة حسابية اوربية أي مايعادل (٨١٤) مليون دولار للقروض طويلة الأجل ذات الفائدة المنخفضة التي ستمنح للدول النامية .

٤ ـ تخصيص مبلغاً قدره (٩٢٥) مليون وحدة حسابية اوربية اي مايعادل (٦٨٤) مليون دولار لصندوق موازنة اسعار التصدير حتى تتمكن الدول النامية الأستفادة من نظام تثبيت حصيلة المنتجات الأساسية ،وكان المبلغ المخصص في الأتفاقية الأولى (٣٧٥) مليون وحدة وفي الثانية (٥٥٠) مليون وحدة .

٥ ـ تخصيص مبلغاً قدره (٤١٥) مليون وحدة حسابية اوربية اي مايعادل (٣٠٧) مليون دولار يوضع تحت تصرف نظام سيصين وهو نظام خاص بالأنتاج التعديني ، فضلا عن ذلك فأن الأتفاقية وضعت نظام للتفضيل التجاري بحيث يسمح بدخول كميات كبيرة من منتجات الدول النامية الأعضاء بالأتفاقية الى دول السوق المشتركة بحرية كما حددت صيغة التعاون في الصناعة والزراعة والمناجم والطاقة والصيد، وكذلك حددت ستراتيجية زراعية لتحقيق الأكتفاء الذاتي الغذائي بين الدول الأعضاء .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الأتفاقية اشارت لأول مرة الى حقوق الأنسان التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة وادانت سياسة الفصل العنصري (Apartheid) التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ضد السكان الأفارقة الأصليين (٣٩) .

وبهذه الأتفاقية (لومي الثالثة) استطاعت السوق الأوربية المشتركة ان تنظم العلاقات الأقتصادية بينها وبين معظم الدول النامية عن طريق الأنتساب الى السوق المشتركة كأعضاء منتسبين (Conutries Associated) من اجل ان يبقى تطور ونمو هذه الدول اسيراً وتبعاً لاقتصاديات دول السوق المشتركة من جهة وليدعم موقفها في صراعها مع الكتلتين الأقتصاديتين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

مسيرة العلاقة :

تميزت السوق الأوربية المشتركة بأفتقارها الى التماسك في السياسة تجاه العالم الثالث واعطاءها اهمية لاعادة حوار الشمال والجنوب ، وان الحكومات الأعضاء في السوق تتعامل مع كل مسألة تتصل بالعالم الثالث بأنها مشكلة قائمة بذاتها وعلى هذا الأساس برزت عدة تناقضات في علاقات السوق المشتركة والدول النامية وكشف عن هذه التناقضات مسح أجري بعنوان (السوق الأوربية المشتركة والعالم الثالث) ونشر في لندن عام ١٩٨١ تحرير كريستوفر ستيفنس ، نشر بالمشاركة مع معهد التنمية لماوراء البحار ، لندن ، ومعهد دراسات التنمية في جامعة «سكس» وتوصل الى ان ابرز التناقضات هي في مجالات الطاقة وانتقال رؤوس الأموال والتبادل التجاري والمعونة.

فيما يخص الطاقة تبين ان الشركات الأوربية تميل الى ممارسة نشاطها في الدول المتقدمة في حين ان هيئة السوق المشتركة تهدف الى بناء القدرة الأنتاجية في الدول النامية ومن اجل ذلك اصبح الأتجاه الى تخفيض حدة التنافس على الأمدادات النفطية ومساعدة الدول النامية على أجتناب ازمات التبادل الخارجي حتى تتمكن من شراء منتجات السوق المشتركة وبلغت معونة السوق المشتركة المقدمة للدول النامية في مجال الطاقة عام ١٩٨٠ حوالي بليون دولار وتركزت على مشاريع غير نفطية خلافاً لماجاءت به اتفاقية لومي الأولى .

وتبين بأن انتقال رؤوس الأموال في الأسواق الأوربية أدى في الواقع الى انتقالها من الدول النامية الفقيرة الى الدول النامية الغنية ، وان ٩٩,٧٪ من الأقراض الصافي في الأسواق الأوربية الى الدول النامية غير النفطية في عام ١٩٧٩ اتجه الى الأرجنتين والبرازيل وليبريا وكوريا الجنوبية والمكسيك .

وفيما يتصل بالتبادل التجاري يلاحظ ان ٩٩,٥٪ من صادرات الدول النامية الى السوق المشتركة معفاة من الرسوم الكمركية ، وان معظم هذه الصادرات مواد اولية (خام) ويتنبأ المسح الذي اجري بتفاؤل مفاده ان السوق الأوربية المشتركة لن تفرض قيوداً واسعة المدى على الواردات من الدول النامية وطبيعي ذلك لأن الألية الداخلية للسوق المشتركة تعمل بشكل عام لمصلحة التجارة الحرة ، وفي هذا الصدد لابد من الأشارة بان دول السوق اتبعت سياسة خاصة في الأستثمار الخارجي بالدول النامية اذ وسعت استثماراتها في قطاعات انتاج المواد الأولية والمعدنية من اجل تأمين المواد الأولية والمعدنية الرخيصة للشركات الصناعية الأوربية.

ويلاحظ ان اربعة اخماس المعونة لتمويل المشاريع التنموية في الدول النامية والمقررة في اتفاق لومي الأول بقيت حتى شهر ايلول عام ١٩٧٩ غير منفقة (٤٠).

ان هذه التناقضات في علاقة السوق المشتركة والدول النامية في مجالات الطاقة وانتقال رؤوس الأموال والتبادل التجاري والمعونة والتي تمثل مسيرة العمل ودخول الدول الأوربية الجديدة (اليونان واسبانيا والبرتغال) عضوية السوق واثره على المشاكل الداخلية للدول الأوربية التسع والعلاقة الخاصة القائمة بين السوق المشتركة وبعض التجاريين في الدول النامية كل ذلك سيؤدي الى آثار سلبية على انتساب (مشاركة) الدول النامية الى السوق المشتركة في المستقبل .

الخاتمة

ان التكتل الأقتصادي الأقليمي الذي مثله الأتحاد الكمركي الألماني والذي اقيم عام ١٨٣٣ بين الولايات الألمانية تطور الى الوحدة السياسية الألمانية عام ١٨٧١ ، واصبح قاعدة للتطور والتنمية الأقتصادية واساساً للصناعة فيها ، ونتيجة للتطورات والمتغيرات التي افرزتها الحرب العالمية الثانية اتجهت الدول لاقامة تجارب للتكتل الأقتصادي الأقليمي فيما بينها ومن هذه التجارب كانت تجربة السوق الأوربية المشتركة التي اقيمت بموجب معاهدة روما (١٩٥٧) وكانت الدول الست المؤسسة بحاجة اليها لاعادة مادمرته الحرب واعادة الصناعات الأوربية ومكانتها الأقتصادية والسياسية في المجتمع الدولي واتبعت الأسلوب التدريجي لالغاء الرسوم الكمركية وتحقيق الأتحاد الكمركي واعتماد تعريفة كمركية واحدة وانتهجت اسلوب التنسيق في السياسة الزراعية ونجحت في هذا المجال الى حد الأكتفاء الذاتي واعطت الحرية لانتقال العمل ورأس المال وتسهيل تبادل العملات الأوربية والتنسيق في كافة العلاقات الأقتصادية. فضلا عن التنسيق في مجال البحث العلمي والبرمجة الأقتصادية والعلاقات الأقتصادية الدولية وتسعى حاليا لتوحيد النقد باعتماد عملة موحدة واصبح تحقيق قيام السوق حقيقة بعد ان تم تحديد يوم ٣١ كانون الأول عام ١٩٩٢ بازالة كافة العقبات المالية والفنية والطبيعية امام التجارة بين الدول الأعضاء ولتصبح سوقاً مشتركاً موحدة وتطمح الى توحيد اوربا سياسيا وتعتبر هذه التجربة نموذجاً من نماذج التكامل الأقتصادي الرأسمالي والتكامل الأقتصادي الأفقي في آن واحد لتقارب مستويات تطور الدول الأعضاء فيها .

وان السوق المشتركة اقامت علاقة تكاملية مع الدول النامية من خلال نظام الأنتساب ، (المشاركة) عن طريق اتفاقية ياووندا الأولى (١٩٦٣) والثانية (١٩٦٩) واتفاقية اروشا (١٩٦٩) واتفاقية لومي الأولى ١٩٧٥ (والثانية (١٩٧٩) . والثالثة (١٩٨٤) وكانت بعض دول السوق تهدف من هذه العلاقة المحافظة على ديمومة مصالحها وعلاقاتها مع الدول النامية التي كانت خاضعة اليها والأستفادة من المقومات الأقتصادية الكبيرة لامتلاكها موارد طبيعية غير مستثمرة وانها مصدرا للسلع الأساسية الهامة (النفط) هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان الدول النامية راغبة في المشاركة بالسوق المشتركة لانها تعاني من المشاكل الأقتصادية خاصة

التي تتصل بتجارتها الخارجية وتنميتها الأقتصادية والأجتماعية، فضلا عن كونها تعتقد بأن انتسابها الى السوق المشتركة سوف يساعدها في التغلب على مشاكلها ويحقق لها الحصول على المساعدات والقروض .

وحصل تناقض في علاقات السوق المشتركة والدول النامية في مجالات الطاقة وانتقال رأس المال والتبادل التجاري والمعونة، خاصة استثمار رؤوس الأموال الأوربية في الدول النامية في قطاعات انتاج المواد الأولية والمعدنية لدعم الصناعة والتجارة الأوربية وهذا التناقض سيؤدي الى آثار سلبية على انتساب الدول النامية الى السوق المشتركة .

ان العلاقة التكاملية بين السوق المشتركة والدول النامية عن طريق نظام الأنتساب (المشاركة) تمثل نموذجا للتكامل الأقتصادي الرأسي (العمودي) وهو لصالح الدول الأوربية الأكثر تقدماً وتطوراً وليس في صالح الدول النامية ، كما ان نظام الأنتساب يعالج بالأساس مشكلة القيود التجارية المفروضة على التجارة الخارجية وان الدول النامية لاتستفاد منه لانها تفتقر الى التنوع في هياكلها الأقتصادية .

وبما ان معظم الدول النامية المنتسبة الى السوق المشتركة يقوم بينها تكتل اقتصادي اقليمي فينصح ان يعمق هذا التكتل ويعمل على تقويته واعتماد اسلوب التخطيط الأقتصادي المشترك لبلوغ التكامل الأقتصادي فيما بينها ومن ثم بالامكان ان يقيم كل تكتل اقليمي علاقة منفردة مع السوق المشتركة تحكمها ظروف وطبيعة وخصوصية ذلك التكتل .

الهوامش

(١) للتفصيل انظر :

- G.D.H. Cole, Introduction to Economic. History 1750–1950, Great Britain, 1954, P.68.

- Victor cohen, Economic Society, William Heinemann, Ltd, 4ed, 1955, P. 267.

– جورج سول، المذاهب الأقتصادية الكبرى ترجمة د. راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية– القاهرة ط٢ . ١٩٥٧.ص ص ١١٣–١١٦.

– د. لبيب شقير، العلاقات الأقتصادية الدولية، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٢٨٧ .

(٢) (2) G.D.H. Cole, op. cit. PP 72–73. PP. 206–207.

(٣) للتفصيل انظر :

جورج سول، المرجع السابق، صص ٥١–٨٢.

(٤) ان للايديولوجية التي يؤمن بها المفكرين أثر في أعطاء تعريف للتكامل ولـلا طلاع على تعريف التكامل في النظام الرأسمالي انظر بالاساوتمبرجن :

B. Balassa, The Theory of Economic Integration, Gorge Allen and Unwin Ltd, London, 1965.

Tembergen, Jan, International Economic Integration, Amsterdam, London. N.Y. 1965.

وعن النظام الأشتراكي انظر خاصة ماجاء به الأقتصاديين الأشتراكيين (فامبكي يوغوفولوف) عند : د. مفيد حلمي ، د. محمد كامل زبيدة التكامل الأقتصادي الأشتراكي ، دار التقدم العربي دمشق ١٩٧٣، ص٦٧.

(٥) ويحدد (بالاسا) خمس درجات دون التفضيل الكمركي انظر :

B. Balassa, op. cit, P.P. 1–2.

(٦) عبد الوهاب حميد رشيد، دراسات في العلاقات الأقتصادية العربية، بغداد ١٩٧٤ ص١٩–٢١.

(٧) د. سعد ماهر حمزة، التكامل الأقتصادي مع الأهتمام بالوحدة الأقتصادية العربية ، مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة (بنغازي) المجلد (٩). العدد ٢(١٩٧٣)، ص ص ٧٣–٧٤

(8) Fuat Andic etaal, A. Theory of Economic, Integration for Developing, Countries, London: George Allen and Unwin Ltd, 1971. P. 70.

(٩) للتفصيل انظر :

- G.D.H. Cole, op. cit. PP. 156–157, P. 188.,
- H.A. Silverman, The Substance of Economica Sir Isaac Pitman and Sons. Ltd. 14, ed, 1957, P. 261, P. 326.

– بحث الدكتور خليل علي مراد(تركيا والمنظمات الدولية)المنشور ضمن كتاب تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ،جامعة الموصل ١٩٨٨، ص١٩٥.

ومن الجدير بالذكر ان ميثاق (اوسيد) وقع في (١٩٦٠/١٢/١٤) في باريس ومارست هذه المنظمة نشاطها منذ (١٩٦١/٩/٣٠) واتخذت من باريس مقراً لها وتكونت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول غرب اوربا وانضم اليها دول اخرى مثل تركيا (١٩٦١) اليابان (١٩٦٤). فنلندا (١٩٦٩)، استراليا (١٩٧١)، نيوزيلندة (١٩٧٣) وتضم حالياً (٢٤) دولة صناعية رسمالية متقدمة .

(١٠) الجماعة الأوربية والعالم العربي، مديرية الأعلام العامة ، لجنة الجماعة الأوربية بروكسل ١٩٧٦، ص ص ٨–٩.

(١١) للتفصيل عن نشأة السوق انظر :

- B. Balassa (editor), European Economic Integration . North Holland 1976.
- Johan, Goltung. The European Economic Communtity : A super Powering the Making George Allen and Unwin Ltd. London. 1973.

(١٢) ترجع جذور الوحدة السياسية الأوربية الى اوائل القرن التاسع عشر عندما حاول نابليون توحيد اوربا سياسياً واقتصادياً ، كما نادى السياسي الفرنسي ارستيد بريان (Aristide Brian) في الثلاثينات من هذا القرن بتكوين الولايات المتحدة الأوربية .

(١٣) للتفصيل عن العضوية في السوق انظر :

– د. محمد هشام خواجكية، التكامل الأقتصادي في الخليج العربي ، منشورات مجلة الخليج والجزيرة العربية. د. ت ، ص ٣١٢.

– د. سعد ماهر حمزة، المرجع السابق، صص ٧٥–٧٧.

- د. خليل علي مراد ، المرجع السابق ، ص١٩٧.
- الجماعة الأوربية والعالم العربي ، المرجع السابق ، ص ١٧
- جريدة الثورة العراقية العدد ٥٤٤٢ (١١/ نيسان /١٩٨٥).

(١٤) الجماعة الأوربية والعالم العربي ، المرجع السابق ، ص١٣.

(١٥) المرجع نفسه، ص ص١٤-١٥.

(١٦) د. الوكاس توكاس، الدروس المستخلصة من التجارب الدولية في مجال التعاون مع التركيز على تجربة السوق الأوربية المشتركة (ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي ١٩٨٢)، شركة المطبعة العصرية ومكتباتها الكويت، د. ت، ص ٣٩.

(١٧) للتفصيل انظر :

لي بروس ، اللورد كوكفيلد مندوب المجموعة الأوربية، يدفع اوربا تجاه الوحدة، مجلة عالم الأدارة ، مطبوعات ماجرو (سنغافورة) شباط /٩٨٧ ص ص١٢-١٦.

(١٨) جوزيف ملكون، العالم يتجه نحو التكتلات الأقتصادية ومجلس الوحدة الأقتصادية يراوح مكانة (جريدة الجمهورية العراقية، العدد ٧٠٣١ السنة ١٢) . ١٧ كانون الأول ١٩٨٨، ص٢.

(١٩) د. سعد ماهر حمزة ، المرجع السابق ، ص ٧٧

(٢٠) للتفصيل عن علاقة السوق المشتركة مع تركيا انظر :

د. خليل علي مراد ، المرجع السابق، ص ص١٩٥- ٢٠١.

(٢١) د. سعد ماهر حمزة المرجع السابق ، ص٧٧ .

(٢٢ انظر المرجع نفسه وسرور محمد، قبول شروط لاسبانيا والبرتغال جريدة الثورة (العدد ٥٤٤٢) في ١١/ نيسان/ ١٩٨٥ نقلا عن لوموند والفيفارو

(٢٣) للتفصيل عن انتساب (اسرائيل) الى السوق المشتركة انظر :

- د. محمد احمد صقر. دراسات في الأقتصاد الأسرائيلي ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٧٥، ص٤٢-٤٧.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، منشورات مؤسسة الدرسات الفلسطينية بيروت ١٩٧٨.

ص ص ٣٠٥- ٣٠٧، ص ص ٣٥٢- ٣٥٣، ص ص ٤٩٦- ٤٩٩.

(٢٤) د. سعد ماهر حمزة، المرجع السابق، ص٧٨ .

(٢٥) المرجع نفسه، ص٧٦، الجماعة الأوربية والعالم العربي . المرجع السابق ص ص٢٠ - ٢١.

(٢٦) د. عبد الأمير رحيمة العبود. «اتفاقية لومي» اتجاهاتها الرئيسة وآثارها على الدول النامية مجلة دراسات عربية، دار الطلبة العدد (٦) السنة (١٦) نيسان، بيروت ١٩٨٠ ص ص١٠٨ ١٠٩ .

(٢٧) د. سعد ماهر حمزة ، المرجع السابق، ص١٠١ .

(٢٨) المرجع نفسه ص ٧٦.

(٢٩) د. عبد الأمير رحيمة العبود، المرجع السابق ،ص ١٠٩ .

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) المرجع نفسه، صص١٠٩-١١٠

(٣٢) للتفصيل انظر :

- المرجع نفسه ص ص ١١١-١١٢ .
- حسين آغا وآخرين، بعض المسائل الأقتصادية في الأقطار النامية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ص ١٩٨٢ ، ص ٣٠ .

(٣٣) د. عبد الأمير رحيمة العبود ، المرجع السابق، ص١١٢.

(٣٤) للتفصيل عن نظام (STABEX) انظر (المرجع نفسه ص ص١٢٠ - ١٢٢)

(٣٥) المرجع نفسه، ص ١١٤.

(٣٦) للتفصيل انظر :

- المرجع نفسه، ص ص١١٤-١١٩.
- حسين آغا وآخرين، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٣٧) جريدة الثورة العراقية (٢٤تشرين الثاني ١٩٨٤).

(٣٨) المرجع نفسه

(٣٩) المرجع نفسه

(٤٠) حسين آغا وآخرين، المرجع السابق، ص ص ٢٩-٣١.